The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N4, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧، العدد١شباط ٢٠٢٥ ص ١٢٧- ص١٤٥

Harnessing financial digitization and its role in changing lost development paths

International experiences and an expected role in enhancing sustainable investment

تسخير الرقمنة المالية ودورها في تغيير مسارات التنمية الضائعة
تجارب دولية ودور مرتقب لتعزيز الاستثمار المستدام

***د.سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي** ***د. صادق طعمة خلف البهادلي**

****ا.م.د ايفان ماضي حمزه** *****أ.د.حيدرعلي الدليمي**

Abstract

There is a fundamental problem in relying on the traditional method of distributing the general expenditures of the federal budget to all the different sectors in the Iraqi economy, and the same method adopted by the government in collecting the general revenues of the Iraqi state, which is surrounded by a lot of administrative and financial corruption and mismanagement of financial resources. In light of the development taking place in the digital economy and the digitization of public finances, it is necessary to use modern programs to reduce these problems through technical systems that help transparency, comprehensiveness and flexibility in budget operations in its two aspects, expenditures and public revenues, and benefit from the savings and financial resources achieved in

*الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد

**جامعة بابل- كلية الهندسة

***جامعة المستقبل

t development programs and national plans to change the paths of lost development to enhance the role of sustainable use to be an important tributary in diversifying sources of national income and providing income-generating projects, basic services and job opportunities for society.

The research aims to track the expected role of digitizing public finances to enhance sustainable investment using the analytical approach of data, information and international experiences and to reach solutions to the main problem and goals. The research reached the most important conclusion that there is a role for financial digitization in changing development paths in countries that have developed real programs to transform towards financial digitization, which was reflected in positive indicators in the transparency, flexibility and efficiency of public expenditures and revenues. The research also put forward a set of recommendations, including the necessity of having a comprehensive national vision and strategy for digital transformation and digitization of public finances to benefit from modern technologies in increasing the efficiency of public policies and reducing financial and administrative corruption in the files of public expenditures and revenues and the general budget.

Keywordsك; Financial digitization, Digitization of public finance, Lost development, Sustainable investment.

المستخلص

هناك مشكلة جوهرية بالاعتماد على الأسلوب التقليدي في توزيع النفقات العامة للموازنة الاتحادية على كافة القطاعات المختلفة في الاقتصاد العراقي وذات الأسلوب تتخذه الحكومة في تحصيل الإيرادات العامة للدولة العراقي والذي يكتنفه الكثير من الفساد الإداري والمالي وسوء

إدارة الموارد المالية ، وفي ظل التطور الحاصل في الاقتصاد الرقمي ورقمنة المالية العامة يتطلب الاستعانة بالبرامج الحديثة للحد من هذه المشاكل من خلال نظم تقنية تساعد على الشفافية والشمولية والمرونة في عمليات الموازنة في جانبيها النفقات والايرادات العامة والانتفاع من الوفورات والموارد المالية المتحققة في برامج تنموية وخطط قومية لتغيير مسارات التنمية الضائعة لتعزيز دور الاستخدام المستدام ليكون رافدا مهما في تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير المشاريع المدرة للدخل والخدمات الأساسية وفرص العمل للمجتمع .

يهدف البحث تعقب الدور المرتقب لرقمنة المالية العامة لتعزيز الاستثمار المستدام باستخدام المنهج التحليلي للبيانات والمعلومات والتجارب الدولية والوصول الى حلول للمشكلة الرئيسة والاهداف اذ توصل البحث الى اهم استنتاج ان هناك دور للرقمنة المالية في تغيير مسارات التنمية في البلدان التي وضعت برامج حقيقية للتحول نحو الرقمنة المالية والتي انعكست على مؤشرات إيجابية في شفافية ومرونة وكفاءة

النفقات والايرادات العامة كما وضع البحث مجموعة من التوصيات منها ضرورة وجود رؤية واستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي ورقمنة المالية العامة للاستفادة من التقنيات الحديثة في زيادة كفاءة السياسات العامة والحد من الفساد المالي والإدارية في ملفي النفقات والايرادات العامة والموازنة العامة.

كلمات مفتاحية : الرقمنة المالية ، رقمنة المالية العامة ، التنمية الضائعة ، استثمار مستدام

المقدمة

لاشك ان التطور الحاصل في الاقتصاد الرقمي يتطلب البحث عن موضوعات تحتاجها الحكومات لتطوير جوانبها المتعلقة بالإيرادات والنفقات والموازنة العامة ، ولعل موضوعة الرقمنة المالية أو رقمنة المالية العامة من اهم المواضيع في الاقتصاد الرقمي والتي تحتاجها السياسات العمومية وتتبناها الحكومات في سياق البرامج التنموية والخطط القومية لتغيير مسارات التنمية الضائعة لتعزيز دور الاستثمار المستدام ليكون رافدا مهما للمالية العامة لجمع موارد مالية تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات المختلفة للمجتمع .

الرقمنة المالية تتطرق للعديد من جوانب التحول الرقمي لاسيما النفقات والايرادات والموازنة العامة من خلال تبني نظم التحصيل الضريبي والدفع الالكتروني والنظم الالكترونية للإقرار والامتثال الضريبي ورقمنة النفقات العامة في زيادة نظم المشتريات الحكومية والشفافية ومكافحة الفساد الإداري والمالي فضلا عن ذلك تحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية ولا ننسى ارتباط الرقمنة المالية العامة بالنظم التقنية التي تتمثل بنظام إدارة المعلومات المالية

الحكومية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي التي تساعد على الشفافية والشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة الاتحادية للدولة .

مشكلة البحث :

هناك فجوة كبيرة بين العمل التقليدي للموازنة الاتحادية فيما يتعلق بالنفقات والايرادات والموازنة العامة الاتحادية ، اذ ان المستقبل للعمل الرقمي فلا مجال للقواعد التقليدية في تحقيق كفاءة اعلى في إدارة الموارد المالية للبلدان وهذه الفجوة الرقمية في اتساع مستمر وعليه ينبغي تسخير الرقمنة المالية لتغيير مسارات التنمية الضائعة واعتبار الرقمنة أنموذجاً جديد لتحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في ان التحول نحو الرقمنة المالية في مجال المالية العامة للحكومات يمكن ان يحقق زيادة في كفاءة إدارة الموارد المالية فيما يتعلق بالنفقات والايرادات العامة وكفاءة وشفافية في نظم المشتريات الحكومية العامة ، كما تكمن أهمية البحث في التعرف على إمكانية تسخير الرقمنة المالية في تغيير مسارات التنمية الضائعة وتحقيق زيادة في استخدام الأموال المخصصة للموازنة الاستثمارية لتحقيق مشاريع مدرة للدخل فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال البرامج الالكترونية لتحقيق شفافية كبيرة في التحصيل لهذه الإيرادات والحد من الفساد المالي والإداري في هذا القطاع .

فرضية البحث :

هناك علاقة إيجابية لتسخير الرقمنة المالية في تغيير مسارات التنمية الضائعة في العراق من خلال الحد من الهدر في النفقات العامة وزيادة حجم الإيرادات من توطين وتمكين التطبيقات المالية الرقمية .

اهداف البحث:

يمكن حصر الأهداف بما يلي :

١- نحو مجتمع رقمي متصل تشاركي مترابط يعزز القدرة على الحد من الفساد في جانبي الموازنة الإيرادات والنفقات ومشاريع مدرة للدخل وتنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل للمجتمع .

٢- معرفة مدى مساهمة الرقمنة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي وتغيير مسارات التنمية وتحديد الاطار الهيكلي لمستويات جديدة من الإيرادات وشفافية اكبر في تنفيذ واستخدام النفقات العامة .

٣- بيان مزايا ومكاسب الرقمنة المالية (النفقات والايرادات) وكفاءة اثر الرقمنة على كفاءة اعداد وتنفيذ ومتابعة ومراقبة الموازنة العامة .

٤- ابراز اهم التجارب الدولية والعربية في مجال الرقمنة المالية .

المبحث الأول

المطلب الأول: الرقمنة المالية

أولا : مفهوم الرقمنة المالية

تعرف الرقمنة المالية بانها (عملية تحسين وتمكين وتطوير الأنظمة التقليدية القائمة من خلال الاستفادة والانتفاع من التقنيات الالكترونية الحديثة لتسهيل الوصول الى المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها من اجل زيادة الإنتاجية والكفاءة وتقليل التكاليف فيما يتعلق بالتحول الرقمي في جانبي الموازنة العامة من خلال تبني النظم الالكترونية الحديثة في الجباية والتحصيل الالكتروني وإدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام إدارةالديونوغ.

ثانيا : مكاسب التحول الى الرقمنة المالية

١- التحول الرقمي في المالية العامة له مكاسب على صعيد الإيرادات والنفقات اذ تساعد الحكومات على الحصول على معلومات اكثر عن دافعي الضرائب ومعلومات عن الدورات الاقتصادية والتأثير المباشر للسياسات المالية .

٢- معرفة اكثر عن طرق كفاءة التحصيل الضريبي والوصول الى المستفيدين من التحويلات الحكومية علما ان الدراسات تشير الى ان تطبيق الرقمنة المالية قد ازداد ٥٠% في الهند في اقل من عام [١].

٣- تحقيق إيرادات عامة اكبر ، يعني تمكين الحكومات لاسيما في البلدان النامية من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية التي تحقق دخلا يمكن ان يرفد الموازنة العامة للدولة .

٤- شفافية اعلى فيما يتعلق بالنفقات العامة للدولة وملفات المشاريع العامة وشفافيتها وتقليل الفساد في تنفيذها فضلا عن ملفات التحويلات الاجتماعية والرواتب والأجور العامة والمنافع الاجتماعية .

المطلب الثاني :

علاقة الرقمنة المالية بالاستثمار المستدام من خلال مؤشرات الاقتصاد العراقي يتبين عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لاسيما الثروة النفطية ، وهذه الثروة لم تستغل في توليد تمويل مستدام لبناء مشاريع عملاقة ممكن ان تحقق إيرادات ترفد الموازنة الاتحادية وتنوع مصادر الدخل القومي ومما يعني عقود من التنمية الضائعة ، فضلا عن ذلك هناك فساد كبير في استحصال أموال وحقوق الدولة فيما يتعلق بالضرائب والجمارك وإدارة موارها وادارتها في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات مما ولد اختلالا هيكليا في حجم الإيرادات العامة وتمركزها في القطاع النفطي اذ تتراوح بين ٨٥- ٩٠ % ولم تتجاوز الإيرادات غير النفطية عتبة ١٠% ، الامر الذي يشير الى وجود مشكلة جوهرية تحتاج الى حلول شاملة لتنويع مصادر الدخل القومي وتحسين إدارة الموارد المالية ، بالتالي يمكن استعمال هذه الموارد في تطوير الأموال المخصصة في الموازنة الاستثمارية الاتحادية والبدء في بناء مشاريع مدرة للدخل القومي، وكلما كان الانفاق العام في ظل مبدأ الحجم الأمثل للنفقات العامة ويقلل الفساد ويحقق الجدوى الاقتصادية من تكاليف استثمارية وخطة تمويل منتجة وربحية للمشروع سوف ينعكس على الاستثمار المستدام وهذا الامر ينصرف على ضرورة تحقيق كفاءة اعلى في تحصيل الإيرادات العامة التي تنفق على المشاريع العامة للمجتمع والتي تحقق فرص العمل وموارد مالية ترفد الموازنة الاتحادية للدولة [2].

المبحث الثاني

رقمنة المالية المالية تجارب دولية وعربية

تتفاوت التجارب الدولية والعربية في برامج التحول الرقمي في عمليات الموازنة العامة وقد حققت هذه التجارب نجاحات ملموسة في اطار خططها القومية الهادفة الى التحول الرقمي ومساعيها للإصلاح المالي الى التحول نحو رقمنة المالية العامة .

١

المطلب الأول

رقمنة المالية العامة والتحول الرقمي في بعض التجارب الدولية

حققت بعض البلدان النامية نجاحات من خلال رقمنة المالية العامة والتحول الرقمي اذ ساعد ذلك على زيادة مستويات الشفافية والشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة ، وتشير الدراسات الى ان عمليات التحصيل والدفع الالكتروني على جانبي الموازنة العامة فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات يمكن ان تحقق وفورات اقتصادية سنوية تتراوح بين (٠.٨- ١.١ %) على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أي ما يتراوح بين (٢٢٠ – ٣٢٠) مليار دولار)[3].

والجدول (١) يبين نسبة المدفوعات الرقمية على جانبي الموازنة من اجمالي الإيرادات والنفقات والذي يظهر ان هناك تطورا كبيرا في عدد معاملات الدفع الالكتروني الى اجمالي المعاملات والى زيادة في قيمة معاملات الدفع الالكتروني الى اجمالي قيمة المعاملات .

جدول (١)

تطور عدد معاملات الدفع الالكتروني واجمالي المعاملات الالكترونية في بعض البلدان

البلدان	اجمالي عدد المعاملات %	عدد معاملات الدفع الالكتروني / الإيرادات العامة %	اجمالي عدد المعاملات/ %	عدد معاملات الدفع الالكتروني /النفقات العامة /%
جنوب افريقيا	٩٠	٧٥	٩٦	٩١
البرازيل	٧٤	٤١	٨٨	٧٠
الصين	٧٢	٤٩	٨٢	٦٧
المكسيك	٨٦	٥٩	٨٨	٦٦
الهند	٨١	٣٨	٩٠	٤١
إندونيسيا	٦١	١٥	٦٦	٢٦
نيجيريا	٣٤	٩	٤٥	٢٠

المصدر : صندوق النقد العربي ، موجز السياسات ، العدد ٢ ، شهر نيسان ، ٢٠١٩ ، ص ٢٣

[3].

والمخطط (١) يوضح الجدول بيانيا وهو من عمل الباحث استناداً الى البيانات في الجدول أعلاه.

(١) البلدان النامية وعدد معاملات الدفع الالكتروني ، النفقات والايرادات العامة

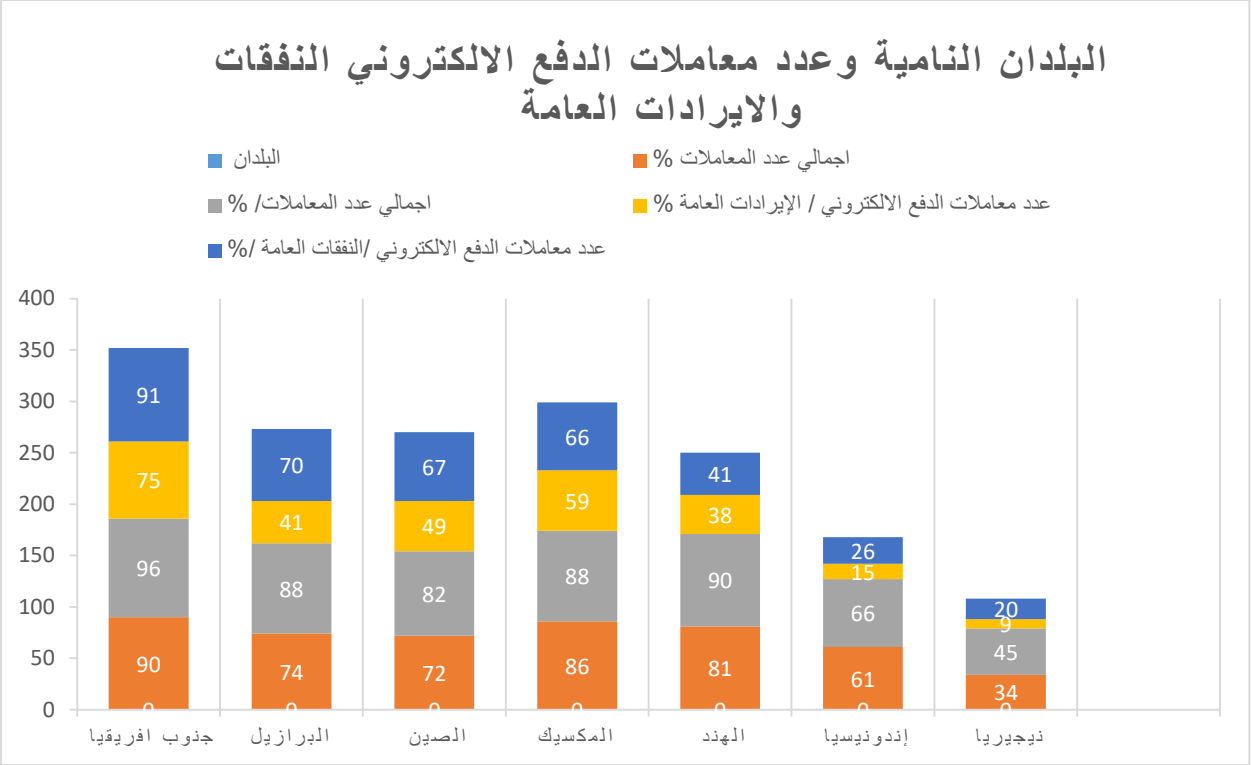

الجدول يبين ان جنوب افريقيا الأعلى في البلدان النامية في عدد معاملات الدفع الالكتروني بنسبة ٧٥% من اجمالي المعاملات ٩٠% ، فيما يتعلق بالإيرادات العامة ، وبنسبة ٩١% من اجمالي عدد المعاملات من النفقات العامة ، وهكذا هو الحال تختلف النسب لبقية البلدان النامية.

وتشير الدراسات ان تقنية الرقمنة المالية قد ساهمت في تحقيق مكاسب ملموسة من خلال تخفيض التكلفة بنسبة ٢٠% والوقت بنسبة ٨٠% وزيادة الإيرادات العامة لتحقيق زيادة في الأموال المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لاسيما للفئات المهمشة بما ساعد في توفير الدخول لهم وتوفير المزيد من الوظائف فضلا عن الحد من الفساد الحكومي والفساد في بعض مفاصل مؤسسات القطاع العام[4] .

وتتفاوت التجارب الدولية في التحول الرقمي والر قمنة المالية ، اذ تسجل التجربة الهندية واستنادا الى عدد سكانها الكبير بانها رائدة ومن النماذج المهمة على صعيد الرقمنة المالية في الدول النامية من خلال تبنيها مشروع الهوية الوطني بأجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ (١.٢) مليار مواطن ورافق هذا المشروع هدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة الحسابات المصرفية اذ وصل هذا العدد نحو(٢٤٠) مليون حساب مصرفي في اشهر قليلة وهذا النظام مكن الحكومة الهندية من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية والاعانات الاقتصادية والاجتماعية ودفع المعاشات والمستحقات دون الازدواجية او وصول الدعم لغير المستحقين [5].

اما فيما يتعلق بالرقمنة المالية في البلدان المتقدمة هذه البلدان سبقت البلدان النامية فعلى سبيل المثال تم رقمنة كافة المدفوعات الحكومية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ٢٠١٣ ، كما حققت بلدان متقدمة أخرى نسبة عالية اذ لا تتجاوز نسبة المدفوعات الحكومية غير الرقمية في كل من اسبانيا وإيطاليا نسبة (١٠ %) ، كما تقوم دول مثل بريطانيا وأستراليا وروسيا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال نظام للرواتب الالكترونية والفوترة الإلكترونية ونظام إدارة الجمارك السنوية [٦].

المطلب الثاني

الرقمنة المالية في بعض التجارب العربية

حرصت البلدان العربية في اطار خططها القوية والسنوية للتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الى التحول نحو رقمنة المالية العامة ، وقد حققت بعضها نجاحات مهمة وملموسة منها المملكة العربية الأردنية التي فيها المواطن التسديد من خلال الدفع الالكتروني للضريبة على الدخل وضريبة المبيعات الكترونيا، وفي تونس يسمح بسداد ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات والمؤسسات الكتروني ، وفي السعودية تم تطوير منظومة ومنصة سداد للدفع الإلكتروني بما يخدم الارفاد والمؤسسات والشركات والقطاع العام والخاص السعودي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والمرونة والتوافق مع أفضل الخدمات والممارسات ، وفي مصر تبنت وزارة المالية المصرية منظومة لنشر الدفع والتحصيل الضريبي والكمركي الالكتروني الموحد من خلال الاستفادة من الربط بين نظام التحديد المواقع

العالمي وإلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية لتستبدل بنظام الدفع الالكتروني وحددت مبالغ التحصيل للرسوم الضريبية بما يفوق المبالغ التي تزيد عن (٥٠٠٠ جنيه مصري) ، كما أصدرت الحكومة المصرية قانون التعاقدات الحكومية ٢٠١٨ اذ تم اطلاق بوابة حكومية للمشتريات لتوفير احتياجات الوزرات والقطاعات والمؤسسات المختلفة لتقليل عمليات الفساد كما فعلت الحكومة المصرية منظومة الفوترة الالكترونية من خلال اصدار قانون منظم يساعد على تعزيز الحصيلة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) ، بالاقتصاد الرسمي[7] . وتعد تجربة الامارات العربية المتحدة رائدة اذ وضعت خطوات فاعلة نحو الاستثمار المستدام ، الذي يمكن تطبيقه في جميع فئات الأصول فقد تبنت منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الالكتروني الرقمي من خلال وسائط اتصال متنوعة لتحصيل الرسوم خدمات الإيرادات الخاصة بالحكومة الاتحادية في اطار منظومة الكترونية ببطاقات مسبقة الدفع بالدرهم الإماراتي عبر شبكة المعلومات العالمية وتتسم هذه المنظومة بالمرونة لتشمل اكثر من ٥٠٠٠ خدمة تقدمها المؤسسات الحكومية الاتحادية والقطاع الخاص في الامارات ، وتتميز منظومة الدرهم الالكتروني بتعدد خدماتها وأنواع بطاقاتها وتوافر رسوم معتدلة للسداد لا تحتاج حسابا مصرفيا وجميعها مدفوعة مسبقا وتم تقديم ١٠٠ مليون خدمة الكترونية بقيمة اجمالية (٢١.٦٦) مليار درهم حتى نهاية ٢٠١٥ والمؤمل الوصول الى مستويات اعلى تصل الى ٣٠٠مليارد رهمفيعام٢٠٣٠[8] .

ويضع صندوق النقد العربي محددات لنجاح التحول الرقمي والرقمنة المالية في الحكومات العربية منها ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي والشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة ، والحاجة الى دعم البنية التقنية والقوانين والتشريعات الداعمة لعمل الرقمنة المالية .

المبحث الثالث

الرقمنة المالية خطوات ذكية نحو بناء الموازنة الاتحادية والاقتصاد العراقهناك حاجة حتمية للاقتصاد العراقي في التحول الرقمي نحو رقمنة المالية العامة (الرقمنة المالية) ويتطلع الى

دور مرتقب من خلال اتخاذ خطوات ذكية لتقليل الفساد وتحقيق الشفافية والمرونة فيما يتعلق بجانبي الموازنة الاتحادية العامة (الإيرادات والنفقات العامة) .

المطلب الأول

تسخير الرقمنة المالية

للحد من هدر النفقات والايرادات العامة لتغيير مسارات التنمية الضائعة

أولاً : النفقات العامة وضياع عقود من التنمية الاقتصادية

لاشك ان ضياع عقود من التنمية في الاقتصاد العراقي يتطلب خطوات فعلية تسهم في الحد من الهدر في النفقات والايرادات العامة وهذه الخطوات تتخذ إجراءات عاجلة للانتفاع من الموازنة الاستثمارية وتخصيصاتها لتطوير قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والسياحي والخدمي ، علما ان الاختلالات الهيكلية في نفقات وايرادات الموازنة العامة يمكن ان تؤدي الى تدهور الاقتصاد العراقي ويؤثر سلبا على قدرة الدولة العراقية في تغيير مسارات التنمية الضائعة وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير المشاريع المدرة للدخل وتوفير فرص عمل للأفراد .

وعلى أهمية الحد من الفساد في النفقات العامة للموازنة الاتحادية والذي يحتاج الى رقمنة حقيقية وشفافية اكثر للأموال المخصصة للقطاعات التي تنفق عليها الدولة العراقية واختيار البرامج الخاصة للحد من الفساد الإداري والمالي في قطاع الانفاق الحكومي ، علما ان الموازنة الاستثمارية شهدت بعد عام ٢٠٠٣ نسبة تصاعدية مقابل الموازنة التشغيلية للدولة للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢ (٣١.٧% - ٣٥.٢ % ، ٣٨.٦%) على التوالي ، ولكن هذه النسب انخفضت فعلى سبيل المثال في العام ٢٠٢٣ وبحسب تقارير وزارة المالية اصبح اجمالي الانفاق ١٤٢ تريليون دينار منها ١١٨ موازنة تشغيلية و٢٤ تريليون دينار موازنة استثمارية واغلب هذه الأموال ذهبت الى وزارة النفط وليس الى وزارة الزراعة والصناعة ومصادر ونستشف مما يخصص من أموال في الموازنة الاستثمارية هو عدم الاستخدام الأمثل لهذه الأموال علما ان اغلب الاتفاقيات والمشاريع يتم الإعلان عنها ويتم وضع الأساس ومذكرات التفاهم ولكن تنفيذها يأخذ وقتا طويلا وبعضها تنسب الشركة ولا يتم تنفيذ المشروع فضلا عن ذلك تراكم النفقات العامة نهاية السنة المالية وتتأخر أموال المشاريع مما يعني تلكأ هذه المشاريع وعدم تنفيذها ، ولا ننسى تخلف نظام الانفاق الاستهلاكي والاستثماري واليات الربط المالي وعدم وجود نظام اقتصادي رقمي ورقمنة للنفقات العامة ، علما ان هناك ١٤٥٢ مشروعا

متوقفا ولم يكتمل في العراق بتكلفة ٢٤ تريليون دينار ، وعلى الرغم مما يخصص للموازنة الاستثمارية للوحدات والقطاعات الحكومية يقابلها نسب متدنية لانجاز المشاريع مما يؤدي الى انخفاض مقدرة الدولة على التنفيذ والتخطيط وضياع فرص التنمية والتقدم في تقديم الخدمات لسنوات عديدة والذي يؤكد على حقيقة عدم الدقة في اعداد الموازنة وتنفيذها بالتالي حاجة هذه الموازنة الى الشفافية والمرونة من خلال رقمنة المالية العامة [9] .

وتشير بيانات النصف الأول من حسابات الكشف المالي للمالية العامة ان النفقات العامة بحدود ٥٨.٢٥٣ ترليون دينار والنفقات التشغيلية (٥٢.٤٠٣ ترليون دينار) والنفقات الاستثمارية (٥.٨٥١ ترليون دينار) ونسبة النفقات التشغيلية الى النفقات العامة ٩٠% اما نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة ١٠% وهو مؤشر خطير يشير الى ضآلة الأموال المخصصة للاستثمار علما لا بيانات عن رقمنة النفقات العامة وقلة هذه الأموال يؤكد على خللا في هيكلية الموازنة العامة بقلة الاستثمار المستدام الذي يعد العصب الرئيس للتنمية المستدامة ، والامر ينصرف الى نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة ١١% ، والايرادات النفطية ٨٩% ، علما ان الإيرادات العامة ٦٥.٩٢١ تريليون دينار والايرادات النفطية ٥٨.٨٠٢ تريليون دينار والايرادات غير النفطية ٧.١١٨ تريليون دينار ، وهناك تطورا نسبيا ملحوظا في مساهمة الإيرادات غير النفطية قياسا الى عام ٢٠٢٣ كان ٧%، ويقابل هذا التطور الطفيف هناك زيادة في رواتب القطاع العام الحكومي لعام ٢٠٢٤ لتصل بحدود ٥٦ تريليون دينار بعد ان كانت ٥٠ ترليون دينار وتمثل ٤٤% من اجمالي النفقات العامة [10] .

وتشير الدراسات الى ان هناك فرق بين المخطط والفعلي للنفقات الاستثمارية اذ ان معدل نسبة التنفيذ (٢٩%) والذي نسبة فيه يعود الى قلة التخصيصات المالية وضعف قدرة الدولة على صرف المخصصات لتنفيذ المشاريع مما يحصل هدرا كبيرا لان الكثير من هذه المشاريع بسبب عدم الصرف تتلكأ الشركات في تنفيذ مشاريع الدولة[11] .

والموازنة الاتحادية الأخيرة في هذا العام ٢٠٢٤ تتجاوز ٢١١ تريليون دينار (١٥٥ مليار دولار) بموازنة وانفاق تشغيلي ٧٤% من حجم الموازنة الاتحادية العامة وعجز مالي ٥٠ مليار دولار بفعل رفع النفقات العامة ، مما يجبر الحكومة الاتحادية على الاقتراض الداخلي والخارجي لتجنب الازمات المالية مع كل موازنة سنوية علما ان التوقعات متشائمة بخصوص سوق وأسعار النفط الخام بسبب عوامل كثيرة لعل ازمة الشرق الأوسط (حرب غزة) اقساها

والركود الاقتصادي العالمي ، ويسجل الانفاق الاستثماري في الموازنة (٥٥ ترليون دينار عراقي ويشمل ١٣٢١ مشروعا ، فيما يتلكأ ٤٧٠ منها عن التنفيذ بسبب (قلة التخصيصات المالية) [12] .

ثانيا : هيكل الإيرادات العامة في العراق

وفي هذا البحث سنركز على هيكل الإيرادات العامة في العراق وهو قطاع مهم نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية فيها منخفض نتيجة الفساد وعدم كفاءة الجهاز الإداري وبرامجه في تحقيق النسبة الحقيقية للإيرادات العامة التي لم تتجاوز ١٠% من حجم الإيرادات العامة ، وهنا يتطلب حتمية الاستفادة من الرقمنة المالية في الحد من الفساد وشفافية التحصيل لمستحقات الدولة من عمل القطاعات المختلفة في المجتمع ، والجدول (٢) يوضح الاختلال في الهيكل العام للإيرادات العامة قفي العراق .

جدول (٢)

هيكل الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية في العراق (مليار دولار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة	الإيرادات غير النفطية
٢٠١٨	٩٠.١٧	٨٠.٨٥	٨٩.٧	٩.٩٤
٢٠١٩	٩١.٠٠	٨٣.٩٦	٩٢.٣	٧.٠٨
٢٠٢٠	٥٢.٣١	٤٥.٢١	٨٦.٥	٧.١١
٢٠٢١	٧٥.٢٥	٦٥.٧٢	٨٧.٤	٩.٥٤
٢٠٢٢	٧٢.٥٢	٦٤.٩٦	٨٩.٦	٧.٥٧
٢٠٢٣	١٠٠.٠٦	٨٧.٩٨	٨٧.١	٧.٠٠

المصدر : صندوق النقد العربي ، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدولة العربية لسنوات مختلفة ٢٠١٨- ٢٠٢٣ .

يتضح من الجدول ما يلي :

١- تمركز الإيرادات العامة في القطاع النفطي وهي بحدود (٨٦.٥- ٩٢.٣) ، للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ ، هذا الواقع يؤشر مشكلة جوهرية ويحتاج الى حلول شاملة لتنويع مصادر الدخل القومي وتحسين إدارة هذه الموارد المالية في البلاد .

٢- نسبة الإيرادات العامة غير النفطية بحدود (٧.٠٨ – ٩.٩٤) ، وهذه النسبة منخفضة فيها فساد وعدم كفاءة للأجهزة الإدارية وتحتاج الى تسخير برامج ومنظومة رقمية من اجل زيادة حجم الإيرادات العامة ، علما ان هناك عدم توازن في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق وهو يمثل تحديا جوهريا للاقتصاد العراقي ، وهذا التحدي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات العالمية في الطلب على النفط واسعاره .

٣- يحتاج الاقتصاد العراقي الى اتخاذ خطوات ذكية نحو الانتفاع من بناء موازنة متنوعة من اجل الاستجابة والتكيف مع التغيرات السائدة في التوجهات الدولية الاقتصادية .

٤- تنويع إيرادات الموازنة والحد من الفساد والهدر وحتمية الحاجة الى برمجة وإدارة الإيرادات من اجل تنويع مجالات النشاط الاقتصادي والتأسيس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة .

٥- عدم وجود بيانات رسمية عن حجم الإيرادات من خلال الدفع الالكتروني كما هو الحال في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية وبعض التجارب العربية .

المطلب الثاني

الدور المرتقب لرقمنة المالية العامة

١- الدراسات والبحوث تشير الى ان التحول الى الرقمنة المالية والتحصيل الالكتروني يحقق وفورات على صعيد جانبي الموازنة من الإيرادات والنفقات تقدر بنحو (٣٢٠) مليار دولار سنويا في الدول النامية، كما ان الرقمنة الضريبية أدت الى زيادة بنسبة ٥٠% في القاعدة الضريبية في الهند في اقل من عام وهذا مؤشر إيجابي [١٣].

٢- فرص كبيرة امام الاقتصاديات العربية للاستفادة من رقمنة المالية العامة لزيادة كفاءة المالية العامة من خلال استخدام تقنيات البلوكشين وتقنية البيانات الكبيرة ومكافحة التهرب الضريبي واستخدام نظم التحويلات الاجتماعية ونظم المشتريات العامة ، علما ان العراق في مراحله الأولى في تطبيق الحكومة الالكترونية ولازال يعتمد على

العمليات الورقية وتسلسل العراق في المرتبة ١٤٥ من بين ١٩٣ دولة في مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية للأمم المتحدة[١٤] .

٣- هناك اثر للرقمنة المالية من خلال المزايا والمكاسب التي تتحقق من رقمنة المالية العامة في جوانبها الإيرادات والنفقات العامة فضلا عن ذلك اثر الرقمنة المالية على كفاءة وتنفيذ ومراقبة وشفافية الموازنة العامة .

٤- التوسع في الاعتماد على الرقمنة المالية والتقنيات الرقمية يسهم في الحصول على البيانات والمعلومات بشأن الموارد المالية للحكومات لاسيما التي تعتمد على الضرائب بالتالي يساعد صانعي السياسات والقرارات على التنفيذ الكفوء للموازنة العامة اذ تسهم هذه البيانات في صورتها الرقمية على اتخذا القرارات السليمة [١٥].

٥- مكاسب الرقمنة المالية على الحكومات والدول على جانب النفقات العامة تسهم في الضبط الدقيق لطبيعة المنتفعين والمستفيدين من التحويلات النقدية والاجتماعية كما يتم الحد من الفساد في المشاريع الحكومية ومشترياتها اذ تشير الدراسات تحقيق مكاسب هامة اقتصادية على صعيد خفض التكاليف على تلك المشتريات بنسبة ٢٠% [١٦].

٦- تجربة الامارات العربية المتحدة رائدة ، بينت ان هناك اثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية من خلال تسخير الرقمنة المالية وهذا تم على مستويات منها على نوعية الحياة في المجتمع والمساواة للوصول الى الخدمات الأساسية التي يتطلبها المجتمع وان هناك علاقة بين الرقمنة المالية وزيادة رفاهية المجتمع[١٧] .

٧- ان التحول الرقمي ورقمنة المالية العامة يعد ثورة معلوماتية وكفاءة اعلى في تنفيذ موازنة البلد الاتحادية وتقليل للفساد والهدر في الموارد المالية وهذه الثورة الجديدة يسير اليها العام المتقدم بخطى حثيثة اذ ان قضية تحول الحكومات الى برنامج مترابط ومتكامل رقمياً لما يقع تحت مسؤولياتها يعني ربط الأنظمة المؤسسية الرقمية الحكومية وتحسين الأداء داخل الجهاز الحكومي ليعمل بكفاءة ومهارة وفعالية ليكون المستقبل افضل الذي يؤدي الى تمكين المستقبل الرقمي ودفع عجلة التنمية وتعزيز الاستثمار المستدام والاستدامة المالية في مشهد رقمي سريع التطور والنمو .

الاستنتاجات

١- الرقمنة المالية توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف والقطاعات المتعاملة الكترونيا وتوفير مصاريف مالية كبيرة سواء فيما يتعلق بالنفقات العامة وتحسين إدارة الإيرادات العام وكيفية تحصيلها .

٢- الرقمنة المالية يعني مساندة برامج التطوير الاقتصادي والإداري من خلال تسهيل التعاملات بين القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص الأهلي وبالتالي زيادة الارباع والعوائد والكلف .

٣- التوثيق الدقيق من خلال وظائف الادخال البياني وتشغيل البنية التحية الالكترونية وامن المعلومات وشفافيتها ودقتها ، علما ان هذه البيانات تتم في ظل توحيد الجهود تحت نافذة وبوابة الكترونية واحدة مركزية بدلا من تشتيت الجهود الحكومية والقطاعية وازدواجية الإجراءات الحكومية التقليدية .

٤- الشفافية والمرونة في طرح وفتح القنوات الاستثمارية من خلال التكامل والترابط بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق الانتفاع من التطبيقات والتقنيات والبيانات المتوافرة .

٥- القضاء على البيروقراطية والروتين وتنظيم العمليات الإنتاجية والأداء الوظيفي والإداري والاتجاه نحو مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية الحديثة ومواكبة عصر المعلومات والبيانات الالكترونية وهذا يسهل على المواطن التواصل الإلكتروني لدفع مستحقات الدولة مقابل تقديم الخدمات وطرق العمل والتواصل والإنتاج والبيع والاستهلاك .

٦- تنتفع الحكومات من الرقمنة في تحديد الظروف المتغيرة وتقييم خيارات الاستثمار المدر للدخل وتحديد البدائل لاتخاذ قرارات افضل لزيادة الإيرادات العامة وزيادة الإنتاجية من خلال تسهيل التواصل للوصول الى المعلومات والبيانات الضرورية للاستثمار .

التوصيات

١- ضرورة وجود رؤية واستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي ورقمنة المالية العامة للاستفادة من التقنيات الحديثة في زيادة كفاءة السياسات العامة والحد من الفساد المالي والإدارية في ملفي النفقات والايرادات العامة والموازنة العامة .

٢- ضرورة تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي لنجاح مبادرات الرقمنة المالية ، لان نجاح هذه المبادرات مرتكز على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل والمعاملات الإلكترونية .

٣- توفير شبكة معلومات سريعة مع التركيز على المخاطر التي ترتبط بالتحول الرقمي مثل حماية الخصوصيات وسرية البيانات ودعم الأمن السبراني ، مع توفير الجهود الحكومية لدعم القدرات والمهارات المؤسسية والقانونية والكفاءات الإدارية البشرية الموجودة في وزارة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة .

٤- ضمان وصول التقنية والتكنولوجيا لتغطي جميع المناطق والمحافظات والمجتمعات المحلية في ظل تحسين الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية وتوسيع نطاق البنية التحتية الضرورية لاسيما المناطق النائية والمحرومة .

٥- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتقديم الدعم الكافي (دعم مالي وتقني) لمشاريع البنية التحتية التي تحسن الوصول الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) والقدرات التقنية التكنولوجية في العراق والذي سيؤدي الى سد الفجوة الرقمية الالكترونية وضمان وصول الخدمات الى جميع المواطنين وينبغي ان تكون مشاريع الاستثمار شفافة وتتطلب عمليات مشتركة .

٦- التركيز على الحلول الواقعية لزيادة الدعم الحكومي لزيادة مشاركة المستثمرين والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ويمكن ان تكون المبادئ العامة بمثابة اطار يحدد الموازنة بين تحرير الاستثمار والحق في وضع الضوابط القانونية والتنظيمية والموازنة بين الحاجة الى تحقيق عائدات جذابة والحاجة الى اتاحة الخدمات الأساسية للجميع بأسعار معقولة ، فضلا عن ذلك الموازنة بين زخم الاستثمار الخاص والاستثمار العام .

٧- تخصيص اعلى من إيرادات الموازنة الاتحادية العامة الى تعزيز الاسهام الإيجابي للاستثمار الخاص مع تقليل المخاطر المرتبطة بعمل هذا القطاع من خلال تبني استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار وحوافز استثمارية موجهة نحو تحقيق اهداف

التنمية المستدامة في ظل تغيير العقلية السائدة في أوساط الاعمال وتطوير خبرات الاستثمار في ظل إدارة الصناديق وإصدار الشهادات في مجال الأسواق المالية .

المصادر

١- احمد الشافعي ، نحو رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي ، مركز مصر للدرات والتخطيط ، ٢٠٢٣.

٢- احمد الطبقجلي ، موازنة العراق لعام ٢٠٢٤ تتجاوز ١٥٥ مليار دولار ، مركز السليمانية ، الجامعة الامريكية ، ٢٠٢٤ .

٣- احمد متولي ، الانفاق العام ودوره في الاستثمار المستدام ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التيسير ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

٤- حيدر عليوي شامي ، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ، العدد ١ ، المجلد ٦ ، جامعة ميسان ، العراق ، ٢٠٢١.

٥- صندوق النقد العربي ، موجز السياسات ، العدد ٢ ، شهر نيسان ، ٢٠١٩

٦- صندوق النقد العربي ، موجز السياسات ، العدد ٢ ، شهر نيسان ، ٢٠١٩ .

٧- صندوق النقد العربي ، موجز سياسات رقمنة المالية العامة ، ٢٠٢١ .

٨- فاتح مياحمد شفيق الشاذلي ، دور التقنيات المالية في تحسين المالية الحكومية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٢٢.

٩- فاتح ميرود ، رقمنة المالية العامة في الدول العربية ، تجارب بعض الدول العربية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد ١٢ ، العدد ١ جامعة غرداية ، الجزائر ، ٢٠٢٢ .

١٠- فاتح ميرود ، رقمنة المالية العامة في الدول العربية ، تجارب بعض الدول العربية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد ١٢ ، العدد ١ جامعة غرداية ، الجزائر ، ٢٠٢٢ .

١١- محمد مبارك ، التحول نحو رقمنة المالية العامة في سياق استراتيجية التنمية المستدامة / رؤية الامارات العربية المتحدة ، مركز تفكير للدراسات ، ٢٠٢٣ .

١٢- محمود بابان ، ارقام موازنة ٢٠٢٣ وحقائق النفقات والايرادات من تقارير وزارة المالية ، وزارة العدل ، العراق ، ٢٠٢٤.

١٣- مركز التقنية من اجل السلام ، الموجز التنفيذي والتوصيات ، ملخص سياسة تعزيز الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي في العراق ، العراق ، بغداد ، ٢٠٢٤.

١٤- مروة زحاف ، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي ، مركز العلوم الاقتصادية والإدارية ، الجزائر ٢٠٢٠ .

١٥- نغم حسين نعمة و رغد محمد نجم ، تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تجربة امارة دبي ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد (١١) ، العدد ١ عام ٢٠١٩

١٦- هبة عبد المنعم ، موجز سياسات ، صندوق النقد العربي ، العدد ٢ ، نيسان ، ٢٠١٩ .

١٧- وزارة المالية ، جمهورية العراق ، كشف الحساب المالي ، المالية العامة ، النصف الأول من عام ٢٠٢٤ .